

AL-HOCOUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 13



(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي

٩٦ غرشاً ماغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

وقائع الدعوى

في ١٩ فبراير سنة ٩٨ كلف حسن بك
مذكور كلا من الياس حوي افندي مدير جريدة
الفلاح ووالده سليم باشا حوي صاحبها ومحررها
بالحضور امام محكمة الموسكي الجزية لیسما
الحكم عليهما بمائة جنيه تمويضاً له لثقتهم في
حقه بنمرة ٧٥٦ و ٧٩٥ من جريدتهما واستادها
اليه اموراً لو كانت صادقة توجب معاقبته قانوناً
وتوجب احتقاره عند اهله

والنيابة العمومية رفعت الدعوى على الياس
حوي ووالده وطلبت معاقبتهما بمقتضى المادتين
٢٧٧ و ٢٧٨ عقوبات لثقتهم في حق حسن بك
مذكور في العديدين المحررين في ٢٠ أغسطس سنة ٩٧
و ٢١ يناير سنة ٩٨ من جريدتهما وهما نمرة ٧٥٦
ونمرة ٧٩٥

وسليم باشا حوي لم يحضر مع سبق اعلانه
والياس افندي حوي حضر ودفع دفعاً فرعياً
ببطلان صحيفة الطلب لعدم اشتغالها على الفاظ
القذف المدعى به واجاب المدعي المدني والنيابة
العمومية بان التهمة المذكورة في صحيفة الطلب
ومذكور نمرة العديدين المشتملين على الفاظ
القذف وتاريخيهما ومواد القانون المطلوب العقاب
عليها وطلباً ورفض هذا الدفع

ومحكمة الموسكي في ٧ مايو سنة ٩٨ حكمت
برفض الدفع الفرعي وأمرت بالتكلم في الموضوع

الوظيفة العمومية

لايتم من كان مكلفاً بجمع أموال لصرفها في
عمل خيري من أحباب الوظائف العمومية

محضر الجلسة

مق كان واضحاً في محضر الجلسة تلاوة
التقرير عن القضية والمداولة فيها وغير ذلك
من الاجراءات الماثلة لها فلا ينفذ الحكم خلوه
من ذكر هذه الاجراءات

ان محكمة النقض والايام المشكلة تحت
رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور
حضرات مسيو دو هلس ومستر ويلمور ويوسف
شوقي بك ومستر هالتون قضاة ومحمد صفوت
بك الافوكاتوا العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد
علي سعودي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من الياس حوي افندي
مدير جريدة الفلاح بمصر عمره ٢٤ سنة مولود
ومقيم في مصر ومعين للمحاماه عنه نقولاً توما
افندي

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٤٨ سنة ٩٩
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٦٠ سنة ٩٠٠
وحسن بك المذكور مدع بجحى مدنى وحاضر عنه
درويش مصطفى افندي المحامي

القسم القضائي

﴿ ٣١ ﴾

نقض و ابرام - ٣ فبراير سنة ١٩٠٠
الياس افندي حوي - ضد - النيابة
صحيفة الدعوى

مق اشتملت صحيفة الدعوى على نمرة الجريدة
المطلوب محاكمة مديرها على ما ورد فيها من
القذف كانت صحيفة الطلب مشتملة على البيان الكافي
لاستعداد المتهم للدفاع عن نفسه

نصوص المواد المطبقة

مق أبد الحكم الاستثنائي حكم محكمة أول درجه
بجميع أجزائه وكان الحكم المستأنف مشتملاً
على نصوص المواد المطبقة كان ذلك كافياً لصحة
الحكم الاستثنائي قانوناً

التعويض المدني

للمحكمة ان تفصل في مادة التعويض كيفما
يترأى لها بدون ان تراقبها محكمة النقض

تنوير القضية

للمحاكم اجراء الطرق القانونية المؤدية
لتنوير القضية بأن تنظر في وقائع لاتعلق بالتهمة
على شرط ان يكون حكمها قاصراً على الواقعة
المطروحة لديها

وفي تاريخه حكمت في الموضوع بتفريم كل من المتهمين ثلاثين جنياً والزامهما بالمصاريف وبأن يدفع للمدعي المدني مائة جنيه تعويضاً تطبيقاً للمواد ١٦٨ و ١٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٣٥٢ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حضورياً بالنسبة لاليس اقدي حموي وغيباً بالنسبة لوالده

وقد عارض سليم باشا حموي في هذا الحكم حكمت محكمة الموسكي في ٣١ مايو سنة ٩٨ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم النهائي والزام المعارض بالمصاريف وفي ٩ مايو سنة ٩٨ استأنف الحكم الاليس اقدي حموي وفي ٨ يونيو سنة ٩٨ استأنف سليم باشا حموي ولكنه لم يحضر جلسة الاستئناف حكمت محكمة مصر الابتدائية بصفتها محكمة استئناف في ١٩ يولييه سنة ٩٨ بقبول الاستئناف المرفوعين من المتهمين وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بجميع اجزائه والزام المستأنفين بالمصاريف حضورياً بالنسبة لاليس اقدي حموي وغيباً بالنسبة لوالده سليم باشا

وفي ٢٤ يولييه سنة ٩٨ قرر الاليس اقدي حموي برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار حكمت محكمة النقض والابرار في ١٨ مارس سنة ٩٩ بقبول النقض المقدم منه والغاء الحكم المطعون فيه لان الفاظ القذف لم تذكر فيه والتهمة لم تبين بياناً كافياً حسب نص المادة ١٤٧ جنايات وباحالة القضية على محكمة طنطا للنظر والحكم فيها مجدداً وأجبت مصاريف هذا النقض على الحكومة

وامام جلسة محكمة طنطا طلب المدعي المدني والنيابة العمومية تأييد المستأنف وطلب المستأنف الحكم ببطالان صحيفة الطلب والحكم الابتدائي المبني عليها للاسباب التي أبداها وطلب الحكم ببراءة المتهم ورفع المصاريف على جائب المدعي المدني

والمحكمة المذكورة بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩٩ حكمت طبقاً للمواد المدونة في الحكم المستأنف والمادة ١٧٧ جنايات حضورياً بقبول الاستئناف

شكلاً وبرقص الدفع الفرعي المرفوع من المستأنف وبتعديل الحكم المستأنف وتفريم المتهم خمسة قرش والزامه بالمصاريف وبأن يدفع للمدعي بالحق المدني الف قرش وان لم يدفع الغرامة والمصاريف يعامل بمقتضى المادة ٤٩ عقوبات وفي يوم الاثنين ٢٩ مايو سنة ١٨٩٩ تقرر من الاليس اقدي حموي المحكوم عليه برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والوكيل عن المدعي بالحق المدني والحامي عن المحكوم عليه والاطلاع على أوراق القضية والمدولة قانوناً من حيث ان طلب النقض والابرار تقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث ان الوجه الاول ينحصر في ان صحيفة الطلب لم تحتو على الفاظ القذف الصادرة من المتهمين بواسطة النشر وان درجتي التقاضي رفضت الدفع المذكور لان الموضوع واضح من التهمة

وحيث انه من المبادئ المقررة ان حضور المتهم المعلن امام المحكمة يلغى اوجه بطالان شكل صحيفة الطلب ولا يبطلهما في حالة رفع هذه الواجهة قبل سماع شهادة اول شاهد لعدم مس حقوق الدفاع وعلى الخصوص في حالة عدم تفصيل الواقعة تفصيلاً كافياً حتى لا يتيسر للمتهمين معرفة التهمة الموجهة قبلهم في صحيفة الطلب ليستعدوا للدفاع

وحيث ان الدعوى التي نحن بصددھا لاتشتمل على شيء من ذلك وان المتهمين المنسوب اليهما القذف بواسطة النشر في جريدة الفلاح اعلنا بنمريتي الجريدة المحتويتين على المقالة التي نمسك بها المجني عليه ولا يمكن ان يتخالف ذهنهما أدنى شك في عبارات القذف وعليه فما ذكر في صحيفة الطلب كاف لاستعدادهما للدفاع عن نفسيهما وحيث ان ما حكمت به محكمة اول درجة والمحكمة الاستئنافية هو في محله بالنسبة لرفض أوجه بطالان شكل صحيفة الطلب

وحيث ان الوجه الثاني ينحصر في انه لم يرد في الحكم الاستئنافي نصوص المواد المطبقة وحيث ان الحكم المذكور قد ايد حكم محكمة اول درجة فيما يختص بالواقعة المعاقب عليها وطبق المواد الوارد نصها فيه واذن فلا محل لذكر نصوصها في الحكم المطعون فيه والتسلك ببطالانه

وحيث ان الوجه الثالث ينحصر في ان الحكم المطعون فيه قضى بالتعويض المدني تقديراً لامن وجه الثبوت

وحيث ان المحكمة لما ان تفصل في مادة التعويض كيفما يترأى لها بدون ان تراقبها محكمة النقض في ذلك وعليه فلا محل للدعاء بهذا الوجه

وحيث ان الوجه الرابع ينحصر في أن المحكمة الاستئنافية قارنت نمر الجريدة التي اشتملت على عبارات القذف بنمر أخرى لا تبأت سوء قصد المتهمين

وحيث انه محول للمحاكم اجراء الطرق القانونية المؤدية لتتوير القضية وان الحكم لم يقض بعقاب مخصوص بمد مقارنة النمر المذكورة بنمر الجريدة التي ترتب عنها حصول الجريمة واذاً فلا يمكن القول بان المحكمة الاستئنافية نظرت وقائع لم تتعلق بالتهمة بل ما حكمت به هو العقاب على الواقعة المطروحة أمامها

وحيث ان الوجه الخامس ينحصر في أن المحكمة الاستئنافية رفضت طلب البيئة لواقعة القذف المرفوع من المتهمين اللذين ادعيا بان الخصم المدني كان في وظيفة عمومية

وحيث انه واضح في الحكم الاستئنافي المطعون فيه ان الخصم المدني كان مكلفاً بجميع مبالغ صرفها في عمل خبري وانه لا يمكن وصف التكليف المذكور بوظيفة من الوظائف العمومية اذ القيام بهذا العمل لا يعد من الاعمال التي يدعيها طالب النقض

وحيث ان الوجه السادس ينحصر في أن الحكم المشار اليه يقضي بالتعويض المدني مناصفة

على طالب النقض وعلى سليم باشا حوي الذي لم يثبت ضده شيء

وحيث أن هذا الوجه يخالف بالكلية لما جاء في نص الحيكيم حيث أنه لم يقض بالتعويض إلا على الياس افندي حوي

وحيث أن الوجه السابع ينحصر في أنه لم يذكر في الحكم المطعون فيه تلاوة التقرير عن القضية والمداولة فيها ووجود سوء القصد في القذف

وحيث أنه لا محل للتمسك بما ورد في هذا الوجه حيث أنه واضح في محضر الجلسة وهو من الأوراق الرسمية جميع البيانات المذكورة وحيث أن المادة ٢٧٧ عقوبات المتطبقة على تهمة القذف لم يشترط فيها ذكر سوء القصد بل يكفي بلفظ (القذف) الواردة فيها لاسيما لتشمل ضمناً سوء القصد

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض طلب النقض والابرار والزمان الياس افندي حوي بالمصاريف

٣٢

نقض وأبرام - ١٨ يولي سنة ٩٩
محمد حسن وآخرون - ضد النيابة

نصوص المواد المطبقة

إذا كانت التهمة عن الضرب المفض الى الموت فالنصوص غرة في المادة ٢١٥ عقوبات وذكر من هذه المادة في الحكم الجزء المختص بالضرب والجرح مع سبق الاصرار دون أن يذكر الجزء المطلوب المحاكمة عليه كان الحكم مخالفاً للمادة ١٤٧ جنابات وبالتالي منقوضاً

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة سعاده صالح نائب باشا رئيس المحكمة ومحضور حضرات مسيو دو هلس ومحمد مجدي بكويجي ابراهيم بك ومستر كوغان قضاء ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم

الاهلية ومحمد علي سعودي افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من محمد حسن علي بدر واحد عبد المال عبد القادر وعلي حسن بدر وبدر حسن علي بدر ودوقي احمد علي وحسين علي بدر واحد عثمان محمد واحد محمد علي وعلي بصري

ومعين للمحاماه عن احد محمد علي خليل ابراهيم بك وعن الباين احمد الحسيني بك اللذان حضرا بالجلسة

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٠١١ سنة ٩٨ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٧٤ سنة ٩٩ ومحمد السيد عبد الله مدعي بحق مدني وحضر عنه بالجلسة اسماعيل افندي خليل

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت المذكورين الاول وحسين علي بدر بضرب سلطان محمود السيد ضرباً اقضى الى موته والباين بالاشتراك معهم في ذلك واتهمت الثالث أيضاً واحد عثمان محمد وعلي بصري بضرب خليل السيد وذلك في يوم الجمعة ١٥ يولي سنة ٩٨ باراضي ناحية الضبطية ومحكمة قنا الابتدائية الاهلية حكمت بتاريخ اول اكتوبر سنة ٩٨ طبقاً للمواد ٢١٥ و ٢٢٠ و ٣٥ و ٦٧ و ٦٨ و ٣٠ و ٢٤ عقوبات و ٢١٠ جنابات حضورياً اولا ببراءة كل من سيد احمد واحد محمد علي من تهمة الاشتراك في الضرب الذي اقضى الى الموت والافراج عنها فوراً ان لم يكونا مجوسين لسبب آخر ثانياً بالاشغال الشاقة مدة خمس سنوات على كل من محمد حسن علي بدر واحد عبد المال عبد القادر ولدي حسن بدر وعلي حسن علي بدر ودوقي احمد وحسين علي بدر وعلي بصري واحد عثمان نظير تهمة الضرب الذي اقضى الى الموت باشتراك الاخير معهم في ذلك ثالثاً بحبس كل من احمد عثمان وعلي حسن علي بدر وعلي

بصري مدة سنة كاملة نظير تهمة ضرب خليل سيد عبد الله بخنم لكل منهم مدة حبسه الاحتياطي من مدة عقوبته رابعاً بالزامهم بان يدفعوا بالتضامن للمدعي المدني مبلغ مائة جنيه مصري بصفة تمويض مع الزامهم بالمصاريف بالتضامن أيضاً وان لم يدفعوا يعاملوا بالمادة ٤٩ عقوبات

والنيابة والمدعي بالحق المدني والمحكوم عليهم استأنفوا هذا الحكم

ونياً الاستئناف طلبت لغو الحكم بالنسبة للأنين المحكوم ببراءتهم والحكم عليهم مثل زملاتهم وتأييده بالنسبة للباينين

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ٩٨ طبقاً للمواد ٢١٥ و ٦٧ و ٦٨ و ٤٥ و ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات و ٢١٠ جنابات حكمت حضورياً باعتبار ان ما وقع من المتهمين هو فعل واحد يستحقون عليه عقوبة واحدة وحكمت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لجميع المحكوم عليهم ابتدائياً وبلغوه بالنسبة لاحد محمد علي ومعاقبته أيضاً بالاشغال الشاقة مدة خمس سنوات وتأييده بالنسبة للحقوق المدنية المحكوم بها ابتدائياً على جميع المحكوم عليهم وعلي احمد محمد علي والزمت المحكوم عليهم بالمصاريف وان لم يدفعوا يعاملوا بالمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم الاثنين ١٩ ديسمبر سنة ٩٨ وبيوم السبت ٣ ديسمبر سنة ٩٨ تقرر بقلم كتاب المحكمة من المحكوم عليهم برغبتهم النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرار طبقاً للمادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية ووكيلي المتهمين والوكيل عن المدعي المدني والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض والابرار تقدم في الميعاد القانوني فهو صحيح شكلاً

وحيث ان اوجه النقض تنحصر في مخالفة المادة ١٤٧ جنابات اي ان الحكم الاستئنافي المطعون فيه لم يذكر فيه نص المواد التي بموجبها حكم على المتهمين

وحيث ان ما ذكر من المادة ٢١٥ التطبيقية في الحكم المظنون فيه هو الضرب والجرح مع سبق الاصرار مع ان الواجب ذكره هو الضرب والجرح الناشئ عنها الوفاء وهي التهمة التي اسندت الى طالبي النقض والابرار وحكم بها عليهم وحيث انه يتضح من ذلك ان الحكم الاستثنائي قد جاء مخالفاً للقرض الذي قصده القانون وللمادة ١٤٧ جنابات

وحيث انه يجب اذن قبول طلب النقض والابرار والغاء الحكم الاستثنائي المظنون فيه فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض والابرار المقدم من المتهمين وبالغاء الحكم المظنون فيه وباحالة القضية على دائرة استئناف أخرى للنظر والفصل فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف وهذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢ يونيه سنة ٩٩ و ٢٤ محرم سنة ١٣١٧

قانون الغابات والاحراش

نحن خديوي مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) الاراضي التي تخصص فقط لغرس او زراعة اشجار الغابات والاحراش تعفي من كافة الضرائب مدة عشر سنوات ابتداء من السنة التي تلي صدور الرخصة المنصوص عليها في المادة الثانية ثم يكون دفع المال عنها عن فدان سنوياً كما يأتي

قرشان صاغ في السنتين الحادية عشرة والثانية عشرة

وعشرة قروش صاغ في الخمس سنوات التي بعدها

وبانقضاء السنة الممتدة لعشرين تقدر الحكومة قيمة الاراضي المذكورة وتربط عليها ضريبة

بنسبة ارادها أسوة بباقي اراضي القطر بحيث لا يتجاوز المال السنوي الذي يربط على الفدان في أي حال من الاحوال خمسين قرشاً صاغاً (المادة الثانية) أصحاب الاراضي الذين يرغبون الانتفاع باحكام المادة السابقة يجب عليهم ان يقدموا طلباً للنظارة المالية للحصول على رخصة خصوصية بذلك

(المادة الثالثة) الاراضي الصادرة بها الرخصة المذكورة بالمادة السابقة اذا تركت كلها او جزء منها بدون ادني زراعة او خصصت لاية زراعة أخرى يسقط حق صاحبها في الانتفاع باحكام المادة الاولى سقوطاً كلياً او جزئياً وتدخل الارض تحت حكم القانون العام من حيث ربط المال ويكون سقوط الحق بمقتضى قرار من ناظر المالية بناء على معاينة مندوب من المدير ومعه عمدة البلد واثنان من ارباب الاراضي بالناحية والقرار الذي يصدره ناظر المالية لا يقبل الطعن فيه مطلقاً ويدرج بالجريدة الرسمية

(المادة الرابعة) يسوغ لناظر المالية أيضاً بناء على طلب ارباب الشأن ان يصدر قراراً بسحب الرخصة فتدخل الاراضي حتماً تحت حكم القانون العام من حيث ربط المال

(المادة الخامسة) لا تسري أحكام المادة الاولى من أمرنا هذا الا على الاراضي الآتي بيانها وهي

أولاً الاراضي البور الواقعة على حدود البراري وفي البراري

ثانياً الاطيان الواقعة في نفس الجهات المذكورة التي لا ينتج عنها عند عدم تقديم الطلب عنها الا محاصيل شتوي لسبب عدم توفر المياه فيها ويكون المال السنوي المربوط عليها أقل من خمسة قروش عن الفدان

ثالثاً الاطيان البور التي تباعها الحكومة بشرط زرعها او غرسها اشجاراً لتكون غابات

(المادة السادسة) على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا وتقرر اللوائح اللازمة لذلك ونشرها

صدر بمرأى القبة في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣١٧ (٢٢ ابريل سنة ١٨٠٠)

تعديل المادة ٨٤ تجاري مختلط

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم

المختلطة

وبعد الاطلاع على القانون التجاري المتبع لدى المحاكم المذكورة وعلى الامر العالي الصادر

في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بتكميل احكام ذلك القانون فيما يتعلق بالرهن التجاري وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت (المادة الاولى) أضيف على المادة ٨٤ من القانون التجاري المتبع لدى المحاكم المختلطة فقرة هذا نصها

(أما فيما يتعلق بالمحلات المرخص لها بالتسليف على رهون وتكون سندات الرهون لحاملها فتلصق بمر الرهون المتأخر وفاء ما عليها بمعرفة احد المحضرين على باب مركز هاته المحلات أو فروعها وفي اللوحة الموجودة بالمحكمة وفي محل بورصة التجارة ويكون ذلك مصحوباً باعلان مقتضاه انه بعد مضي عشرة أيام يشرع في بيعها

وتشتمل العريضة التي تقدم عن ذلك لقاضي الامور الوقية على بيان كافة الغر المملوكة التي لم تق بالشرط المتفق عليها)

(المادة الثانية) يمل بهذه الاحكام بعد مضي شهر من تاريخ نشرها بالطرق المتصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(المادة الثالثة) على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى القبة في ١٣ ابريل سنة ٩٠٠ (الحقوق) نشر هذا الامر العالي في العدد

٤١ من الوقائع المصرية المؤرخ ١٨ ابريل سنة ٩٩٠

القانونية للمشروع المقدم لها بمعد أن تحقق مطابقتها للقوانين المرعية الإجراء ثم تقرير تشكيل هذه اللجنة بمقتضى الأمر العالمى الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ فأصبح الآن عدد أعضائها أكثر من الأول حيث تألف كما يأتي

١٥ « ناظر الحفانية بصفة رئيس لها
٢٥ « المستشار القضائي
٣٥ « أخذ المستشارين الحديويين
٤٥ « ناظر مدرسة الحقوق الحديوية
٥٥ « وكيل النظارة المقدم منها مشروع القانون أو اللائحة
٦٥ « مستشار الداخلية كما رأى أن لهذه

النظارة علاقة بالمشروع

الآن وظيفتها بقيت على ما كانت عليه بمعنى أن كل مشروع قانون أو أمر عال أو لائحة عمومية يجب تقديمه الى هذه اللجنة الاستشارية وهي تقتصر في بحثها على وضع المشروع في صفة قانونية وجعل نصوصه ملائمة للقوانين المتبعة فتكون مختصة بالشكل فقط لا بالموضوع وانعقدت الجلسة الأولى لهذه اللجنة على تأليفها الجديد في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٧ ومن عهد ذلك التاريخ الى الآن قد عقدت ١٩ جلسة منها ٨ انعقدت في هذا العام وكان عدد المشروعات التي جرى البحث فيها ٣٢ مشروعاً مخصصة كالآتي

٧ مقدمة من نظارة الحفانية

١٠ « « « الاشغال العمومية

١٤ « « « الداخية

١ « « « المعارف العمومية

ومن أهم المشروعات التي تم البحث فيها أثناء هذه السنة واستدعت اعتناء كثيراً اللائحة المختصة باكتساب الرعايا العثمانيين الحقوق السياسية في القطر المصري واللائحة المشتملة على شروط قبول المحامين أمام المحاكم الشرعية

وأعمال اللجنة مقيمة إلا أن جلساتها كانت قليلة نوعاً وكان يمكنها بسهولة القيام بأكثر مما عملته ولكن هذا ناشئ عن أمرين

للسعي وراء ما فيه الصالح والاهتمام الى طريق الصواب واستلفات نظر القضاة الى ما قد يقومون فيه من الخطأ في تطبيق القانون وذلك بواسطة مذكرات خصوصية وعمومية تشتمل على إيضاح الاسباب القانونية لما تبديه من الملاحظات ولا تسمى أبداً لأن تنظر في وقائع الدعوى المحكوم فيها اذ من الواضح أن المحاكم نفسها هي أكثر أهلية من اللجنة للفصل فيها كما أنها لا تقبل لتدخل في أية نتيجة وصل اليها في أية دعوى خصوصية وبالجملة فلجنة المراقبة ليس لها قط أدنى سلطة تأديبية أو ادارية مهما كانت على القضاة الذين تحافظ نظارة الحفانية بغيرة شديدة على استقلالهم التام بكل ما يتعلق بوظائفهم

ثم ان القضايا التي فحصها المفتشون في سنة ١٨٩٩ بلغ عددها ٦٠٩٨ قضية مدنية و ٨٨٠٣ قضية جنائية أي ضعف المقدار الذي صار لفحصه في سنة ١٨٩٨ تقريباً فانه لم يبلغ الا ٣٤٧٥ قضية مدنية و ٤٦٧٩ قضية جنائية وقد نتج عن ملاحظاتهم للجنة على هذه القضايا ثمانين عشرة مذكرة عمومية الى المحاكم وثمانين مذكرة خصوصية الى أفراد القضاة

اللجنة الاستشارية

لسن القوانين واللوائح

وحيث أننا في موضوع الكلام على اللجان يحسن بي ان أشير الى أعمال اللجنة الاستشارية لسن القوانين واللوائح فأصل تأسيس هذه اللجنة كما يأتي

المادة الثانية عشرة من الامر العالمى الصادر في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ القاضي بتشكيل لجنة قضايا الحكومة حتمت بانه لا يجوز تقديم مشروع أي قانون أو أمر عال أو لائحة لمجلس النظر الا بعد النظر فيه بمعرفة لجنة القضايا بالاشتراك مع وكيل نظارة الحفانية ووكيل النظارة ذات الشأن ومن يعينه المجلس من موظفي الحكومة ووظيفة هذه اللجنة لم تكن للبحث في مناسبة المسائل المروضة أو عدم مناسبتها أو كونها ذات فائدة أولاً بل فقط لاجل وضع الصيغة

المحاكم الاهلية

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي

عن سنة ١٨٩٩

(تابع ما قبله)

الا انه ظهر لي أن من الصواب زيادة ايمان النظر في أوراق تلك القضايا وفحصها بدقة فحسباً جيداً وبناءً على ذلك طلب عنها كشف من مصالحة السجون وبالاطلاع عليه وجد أنه لا يزال في السجون مائة وستة من المحكوم عليهم فأحضرت أوراق قضاياهم من الدفترخانة العمومية وأجرى فحصها بدقة وقد أجهد نفسه المستر موريس الذي هو من لجنة المراقبة القضائية وصرف كثيراً من الزمن لهذه المهمة واطلع على كافة الاوراق وسأل بنفسه في السجن عدداً عظيماً من هؤلاء المسجونين وكانت نتيجة ذلك الفحص أن القضايا التي وجدت فيها الاحكام غير منطبقة على العدل عرضتها نظارة الحفانية على سمو الجناب الحديوي بطلب العفو عن المحكوم عليهم فيها وللآن نظر بدقة في اثنتين وخمسين قضية واتمس من الجناب العالمى العفو عن خمسة وعشرين شخصاً وأفرج عنهم وستستمر هذه التحريات الى أن يتم النظر في الاربعة والخمسين قضية اباقية

لجنة المراقبة القضائية

انه يوجد في بعض الاحيان سوء فهم عظيم فيما يختص باتساع نطاق لجنة المراقبة القضائية ومقاصدها والعمل الذي تقوم به في نظام القضاء الاهلي في القطر المصري من أناس كان الاجدر بهم أن يكونوا أصوب رأياً وأحسن دراية ولذا قد يكون من المفيد شرح حقيقة هذه اللجنة واختصاصاتها شرحاً مختصراً

لجنة المراقبة القضائية ليست بمحكمة استئنافية غير منتظمة تجلس سرأ لنقض الاحكام وعزل القضاة ولا تسأل عما تفعل ولكنها هيئة انتخب من المشرعين قليلي العدد تجتمع في الاسبوع مرة لمراجعة بعض أحكام المحاكم وذلك

الاول أن نصوص الامر العالي لم تراعى بكل دقة دائماً فإن غير قابل من لوائح عمومية لم يعرض عليها - ولعله اسهو - فكان ذلك سبباً لحصول غلطات يؤسف عليها فرطت ولم تمكن مداركتها حتى بذلك صار من الضروري اجراء تصحيح قانوني نال

والامر الثاني كون أيدى تلك اللجنة مغلوقة وليس أمامها مجال متسع لابتداء أفكارها وهنا ينبغي ان يسأل عن أمر جدير بالبحث والتدقيق فيه وهو قاندة اتساع نطاق مباحث تلك اللجنة فإن أعضائها أحياناً يبدون ملحوظات سديدة جداً ولكن لخروجها عن دائرة اختصاصها ترفض وتطرح لعدم تعلقها بالشكل دون غيره نعم انه يمكن بالطبع أخذ مذكرة عنها وتقديمها في وقت آخر للجهات المختصة بذلك الا أن هذا لا يكون كفيلاً بالمطلوب على الدوام لأنها لاتفهم حقيقتها أو تنسى بالكلية اذا كان من أبداهم لم تسمح له الفرص بأن يكررها ويفسرها وليس القصد من قولي هذا ان اقترح أن يكون للجنة أية سلطة لرفض مشروع مامن تلقاء نفسها ولكن ليكون لها إنشاء بحثها في وضع المشروع على صيغة قانونية وجعل نصوصه ملائمة للقوانين المتبعة الحق في أن تبدي تحريراً الملاحظات أو الانتقادات التي تكون قد استدعتها المباحث والمجادلة فيما يختص بقليدة أو مناسبة المشروع وأن رسلها الى النظارة ذات الشأن للنظر فيها فبهذه الطريقة تصبح اللجنة منخلا دقياً مفيداً يصق لمجلس النظر كافة القوانين والامور والوائح العمومية

مدرسة الحقوق الخديوية

لازال مدرسة الحقوق الخديوية التي هي الآن في محل حقير خرب غير مناسب بالكلية وغير كاف لاحتياجاتها الحالية سالكة طريق التقدم والتجّاح تحت ادارة جناب الميسو تسبتو الذي يديرها بمهارة فائقة وفي شهر يونيه سنة ١٨٨٩ قد تشرفت برئاسة لجنة الامتحان السنوي بناء على طلب نظارة المعارف العمومية كما في العام

الماضي وسمحت لي الفرصة بان أؤكد بنفسني أن التلامذة دائرة رحاهم على محور التقدم الكلي وقد حصل هذه السنة تعديل جديد ذو أهمية كبرى في طرق التعليم النظامية في هذه المدرسة وفي المواد التي تدرس فيها فانها قبل ذلك التعديل لم يكن التدريس فيها الا بلغتين فقط العربية والفرنساوية فكانت الشريعة الغراء تدرس طبعاً باللغة العربية وماعدا ذلك من القوانين المصرية وغيرها تدرس بالفرنساوية

وقد حصل ذلك التعديل وهو تأسيس فرقة انكليزية مساوية تماماً للفرقة الفرنسية بحيث يسوغ للتلامذة أن يدرسوا الحقوق أما باللغة الفرنسية أو العربية أو الانكليزية والعربية على حسب ما يرغبون يصدر قرار وزاري بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٩٩

وربما يظهر للبعض ان الشروع في التدريس

باللغة الانكليزية للحقوق المصرية التي هي من غير شك ناسجة على منوال الحقوق الفرنسية ومؤسسة عليها أمر لاتضمن عقباء نعم انه غير خاف أنه يوجد لأول وهلة اعتراضات جليلة تصادف محلا على التدريس باللغة الانكليزية أهمها ان كافة الكتب الادبية المختصة بالذستور المصري وكافة الشروحات والمجموعات العمومية والقواميس القضائية لم تكن الا باللغة الفرنسية فاذن يتعسر جداً فهمها على من لا يعرف هذه اللغة كما أن القوانين الاهلية الى الآن لم تترجم الى اللغة الانكليزية ولكن من ينظر بعين البصيرة ويتأمل ملياً يرى أن تلك الاعتراضات مدفوعة وغير متلغبة على ذلك المشروع سيما لما ينجم عنه من الفوائد فان في عدم ادخال اللغة الانكليزية في الحقوق قفل باب على الشبان المصريين المتزايد عددهم سنوياً الذين يكونون درسوا في المدارس العلوم باللغة الانكليزية فقط ولم يتعلموا اللغة الفرنسية فتدريس الحقوق باللغة الانكليزية فيه نفع عظيم وفائدة كبرى لاولئك التلامذة

وهذا الاحساس الشريف هو الذي جعلنا

نبذل ما في وسعنا ونعمل ما في طاقتنا للتغلب على ما يقف بحجر عثرة في طريق هذا الموضوع من الصعوبات الابتدائية المذكورة قبل فكان أول عمل يجب ان يعمل في هذا الموضوع هو ترجمة القوانين ترجمة لها من الاتقان المهم والدقة مكان عظيم جداً وبالفعل قد انجز هذا العمل الخطير المستر شلدون ايموس من موظفي نظارة الحفابة على أحسن مايرام بحسن عناية جملة أعضاء من محكمة الاستئناف الاهلية وجعل مساعدتهم ثم انه قد أدخل تعديل جديد في الترتيب السابق الذكر وهو أن تلامذة القسم الانكليزي في مدرسة الحقوق عليهم أن يتلقوا درساً باللغة الفرنسية مدة الثلاث سنوات الاولى لاجل أن يكونوا أهلاً للمطالعة في الكتب الفرنسية السالفة الذكر بحيث يجري اختبارهم في آخر كل سنة من هذه السنوات تحريراً وشفاهياً اختباراً دقيقاً في اللغة الفرنسية فبهذه الكيفية تكون تلامذة القسم الانكليزي تقوت في اللغة الفرنسية فتقوية تكفل لهم على الأقل القدرة على المطالعة كتلامذة القسم الفرنسي ولا يكونون موصوفين بالعجز بالنسبة لهم

البقية تأتي

اعلان

نشره ناله في القضية نمرة ١٤٢ سنة ٩٨ من محكمة مصر الابتدائية الاهلية في يوم الخميس ٣١ مايو سنة ٩٠٠ موافق ٢ صفر سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بمجلسه المزايدات العمومية التي ستعقد بمراري المحكمة الكائنة بشارع البستان بالاسماعيلية سيصير الشروع في إعادة بيع العقارات الآتي بيانها وسيفتح المزايد فيها باعتبار ثمن الفدان الواحد ٢٠ جنيه والزرع في المنزلين ثمانية قروش حسب ماقرره حضرة القاضي بمجلسه ١٥ ستمبر سنة ٩٨

بيان المقارات

جميعه بناحية المعتمد بن حيزه

ملك حبروني صالح

س ط فدن ذراع

٢٠ ٤
اهيان خراجيه بحوض ابو
قنديل الشرقي ورثة ابراهيم
صالح والغربي خليل زيادي
والقبلي طريق والبحري
ترعه

١ ٢٠
بحوض الثلاثون الشرقي احمد
عبد والغربي خليل راس
والبحري الحرمه والقبلي
حسانين صالح

٨ ٨
بحوض قفيله الشرقي ترعه
والغربي طريق والقبلي
والبحري حسانين صالح
١٢
بحوض اضافة الكوم الاحمر
القبلي ورثة حسانين صالح
والشرقي اطيان وراق العرب
والبحري مسقه والغربي
طريق

٦
بحوض الثلاثون القبلي
حسانين صالح والشرقي مسقه
والبحري ورثة ابراهيم صالح
والغربي ترعه

١٤
بحوض الزرقه القبلي طريق
والشرقي اطيان شعل
والبحري محمد السبيسي
والغربي ترعه

١٤ ٤
بحوض ابو قنديل القبلي
طريق والشرقي ورثة عبد
الله علي والبحري مكاي
البطل والشرقي رعه
١٦
بحوض ام الحياه والكندوز

القبلي محمد الدابي والشرقي
ترعه والغربي مسقه والبحري
ورثة احمد هارون

١٤ ٨
بحوضه القبلي يوسف عوف
والشرقي والغربي مسقه
والبحري حسن علوان
١٨
بحوض ابو قنديل القبلي
طريق والغربي عبد العال
نصار والشرقي علي بكر
والبحري طريق

٤
بحوض الاشراقه الكبيره
القبلي ترعه والغربي مسقه
والشرقي ترعه والبحري احمد
نوفل

٢١ ٨
بحوض الاشراقه الكبير
القبلي محمد عطيه الصوقاني
والشرقي علي صالح والغربي
مسقه والبحري مسقه
٣٠٠
منزل قبلي اطيان وقف
الشيخ المنصوري والبحري
ترعه والغربي حسانين صالح
والشرقي باقي المساحة
٣٠٠ ٦ ٦ ٤

ملك محمد السبيسي

س ط فدن ذراع

١٣
بحوض ابو قنديل القبلي
حسن عبد الله والغربي
أمين العدم والشرقي دسوقي
عيسي والبحري طريق
١٣
بحوض ابو الحش القبلي دسوقي
عيسي والغربي سالم شحاده
والشرقي ابراهيم سويلم
والبحري طريق

١٣
بحوض اضافة الكوم الاحمر
القبلي طريق والغربي دسوقي
عيسي والشرقي احمد رفاعي
والبحري طريق

١٢ ٤
بحوض السبيل القبلي مسقه
والغربي عبده غراب والشرقي
مسقه والبحري عبده
السبيسي

١٠٠
منزل القبلي مصطفى الشيمي
والبحري ورثة ابو رمانه
والغربي عبده سبيسي والشرقي
بكير بكر

١٢ ١٩ ١ ١٠٠

س ط فدن ذراع

١٦ ١ ٨ ٤٠٠

فقط ثمانية افدنه وقيراط ٢٦ تسهم وربعاة
ذراع وهذه المقارات تعلق حبروني صالح ومحمد
السبيسي المزارعين ومقيمين بناحية جزيرة محمد
حيزه وبتاريخ ٢٥ بونيه سنة ٩٨ حكم من هذه
الحكمة بنزع ملكيتهم منها وقاء لدين طالبي البيع
الاقواف والست فاطمه المنصورية المقيمة بمصر
بصفتهما نظري وقف المرحوم الشيخ محمد ابراهيم
المنصوري المتخذين لهما محلا مختاراً مكتب احمد
افندي يوسف المحامي بمصر ومسجل هذا الحكم
في ٢٩ منه نمرة ٣٠١

فعل من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل المعين به اليه وله الاطلاع على
شروط البيع المينة بحكم نزع الملكية المودع مع
باقي الاوراق بقلم الكتاب وقت ما يريد
تحريراً بقلم كتاب المحكمة بمصر في ٢٤ ابريل
سنة ١٩٠٠ و ٢٤ الحجة سنة ١٣١٧
باشكاتب محكمة مصر الاهلية
امضا

اعلان بيع اشياء محجوزة

نشره أولى

انه في يوم الثلاث ٨ مايو سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠
افندي صباحاً بسوق فاقوس شرقيه
سيصير الشروع في بيع جوز اساور فضه
درهم ٦٥ عيار ٦٠ وسيف حديد صلب جرابه

وفاء للمبلغ وقدره ٣ جنيه ٢٩٨ ملهم بشمن قدره
سبعة وستين للمزايدة وبالشروط المينة بحكم نزع
الملكية الصادر في قضية نمرة ٣٦٢ سنة ٩٠٠ الذي
صدر بناء على التنيه المسجل في ٦ مايو سنة ٩٠٠
نمرة ١٠ .

فمن يرغب الشراء فليحضر ويطلع على
دوسية الدعوى ويحضر في اليوم والساعة المحددين
لليع لقبول المزايدة فيه بالطريقة القانونية
تحريراً في يوم الاحد ٢٢ ابريل سنة ٩٠٠
كاتب المحكمة
امضا

التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نحز طبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية
التي أدخلت على قوانين المحاكم الاهلية في بحر
سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللوائح والقرارات
الآتية وهي - لائحة تنفيذية لانغاء أقلام بيت
المال وترتيب المجالس الحسبية وقرارات نظارة
الحقانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزئية
ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات
الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص
الحالات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة
تأديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية
للمحاكم الاهلية

وهذا الجزؤ مؤلف من ٩١ صفحة وطبع
على ذات قطع القوانين الاهلية ليكن ضمنه اليها
وقد جعل فهرست محتوياته يستدل منه بكل
سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه نخمة
قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية
أنصر من اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)

ضد

حسن رجب البنا واحمد رجب البنا الساكنين
بمنيل الروضة بمصر القديمة بموجب حكم صادر
بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ٩٩ من هذا المحكمة قاضي
بيع العقار المذكور لعدم امكان قسمته بين
الشركاء والامر الصادر بتاريخ ٣ ابريل سنة ٩٠٠
على العريضة المقدمة من الطالب بتجديد جلسة يوم
الاثنين ٢١ مايو سنة ٩٠٠ للبيع ومودعين مع
باقي الاوراق بما فيها شروط البيع بقلم كاتب
المحكمة نمرة ١٠٥٠ سنة ٩٩
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة المحددين اعلاه وله الاطلاع على شروط
البيع وقت ما يريد
تحريراً بمصر في ٢١ ابريل سنة ١٩٠٠
و ٢١ الحجة سنة ١٣٧
كاتب اول محكمة السيد

ختم

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره اولي

انه في يوم الاحد ٢٧ مايو سنة ١٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً
بمحكمة الازبكية الجزئية بقصوره باغوص
بقسم شبرا
سيصير بيع حصه قدرها ١٢ قيراط في بناء
منزل كائن بدرب المسايه بولاق محدود من
شرقي باب ينهي لزقاق وبه الوجهه والباب والغربي
ينتهي لمكان ملك يوسف عييد والقبلي ينتهي
لمكان ملك بدوي الحداد وينتهي لجهة بحري
وينعطف جهة الشرق مقابل الحد الشرقي مع
الحد البحري وينتهي بعضه لمكان ملك يوسف
ابن عفيفي القهوجي وهذا البيع هو بناء على
طلب ديوان الاوقاف ضد مدينه احمد قناوي
البحار في المراكب المقيم في درب الحياره ببولاق

مكسي بفضة يبلغ مقدارها درهم ١٢٠ عيار ٨٠
السابق حجزها بناء على طلب سيد احمد يوسف
القزاز من القدادنه بمركز فاقوس شرقيه وفاء
لمبلغ ٥٩٥ قرش عمله صاغ ميري وذلك بخلاف
اجرة اهل خبره واجرة النشر بناء على الحكم
الصادر من محكمه فاقوس الجزئية بتاريخ ١١
دسمبر ١٨٩٩ وتلك الاشياء هي تعلق حماد
صقر ابوسه من اكياد القناوره شرقيه
فعلى من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر
في اليوم والساعة المذكورين اعلاه ومن يرسي
عليه العطايدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد
على ذمته ويلزم بالفرق ان نقصت القيمة
تحريراً في ٢٤ ابريل سنة ٩٠٠
باشمحضر محكمة فاقوس
امضا

اعلان

من محكمة السيد زينب
عن مبيع عقار
نشره اولي

انه في يوم الاثنين ٢١ مايو سنة ٩٠٠ و ٢٠
محرم سنة ٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً
سيصير الشروع في مبيع العقار الاتي ببيان
بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد باعلاقه قول
قسم السيد زينب على مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ
بيان العقار
منزل كائن بمنيل الروضة قسم مصر القديمة
محدود بمحدد اربع البحري منزل ورتة المرحوم
الحاج حسين علي والشرقي منزل الحاج بيومي
صالح عليوه واخيه احمد والقبلي منزل علي
زينهم والغربي الطريق العام وفيه الباب ٥ ومقاسه
سبعة وثلاثين متراً بما فيه الانقاض والاخشاب
وهذا البيع بناء على طلب المعلم ابو العلاء
حسين المفاول المقيم بمنيل الروضة ومتخذ له
مكاتب عبد الرحمن افندي بدران الحامي